

العفو في الحكم الشرعي

د. مازن إسماعيل هنية
أستاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون
الجامعة الإسلامية - غزة
أ. ياسر أسعيد فوجو
موظف بوزارة الأوقاف

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وقرّة عيوننا محمد بن عبد الله ﷺ الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،،،

إن علم أصول الفقه من أشرف العلوم وأعظمها، حيث إنه يمثل القواعد والمبادئ والقيم التشريعية التي يرجع إليها الاجتهاد؛ لذا أعتنى به العلماء والمجتهدون؛ فعملوا على ضبطه وتأصيله على الجهة التي تجعله متاحا ليكون أداة طيعة يستعملها المجتهدون في الوصول إلى حكم الله تعالى. وبالتأمل في تطور علم أصول الفقه نجد أن الحاجة التشريعية المتمثلة في استمرار تجدد الوقائع كان لها الدور الأكبر في تطوره؛ وذلك ليكون المجتهد قادراً على التصدي للوقائع.

وكان من الصور الناصعة في تطور علم أصول الفقه هو تطوره في اتجاه مقاصد الشريعة، التي تعد القيمة التشريعية العليا للتشريع الإسلامي،

ولكن ما تعرضت له الأمة أوقف هذا التطور، ثم جاء عصرنا بكل تطوراته ليكون موجبا للاهتمام بالمقاصد.

وهذا البحث يأتي ليتحدث عن الرحمة الإلهية بالعباد من خلال ما تركته الشريعة الإسلامية من مساحة عفو، تتسجم ومقاصد الشريعة، ولتحدد مدى التقاطع بين العفو والحكم الشرعي.

طبيعة الموضوع:

العفو موضوعا أصوليا مقاصديا، يعبر عن سماحة الشريعة وروحها ومقاصدها في التيسير ورفع الحرج، وذلك من خلال التقاطع بين العفو والحكم الشرعي، سواء في ذلك الحكم التكليفي، أو الحكم الوضعي.

هدف البحث: يسعى البحث لتحقيق بعض الأهداف:

١. التأسيس الفقهي لمرتبة العفو حتى تكون حقيقتها بينة يمكن للعلماء بناء الأحكام عليها.

٢. إظهار جوانب التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية.

٣. إظهار مرونة التشريع وإمكانية التجديد في القواعد الأصولية ومقاصد الشريعة والتي من ضمنها قاعدة العفو عند الأصوليين.

خطة البحث:

تتألف من المقدمة السابقة، وأربعة مباحث، وخاتمة وذلك على النحو

الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالعفو.

المبحث الثاني: أنواع العفو .

المبحث الثالث: تقاطع العفو مع الحكم التكليفي.

المبحث الرابع: تقاطع العفو مع الحكم الوضعي.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

معنى العفو

أولاً: معنى العفو في اللغة:

العفو: التجاوز والإسقاط، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾^(١).

والعفو: المحو، والطمس، والزوال^(٢).

ثانياً: معنى العفو في الاصطلاح:

العفو مستعمل عند العلماء بالشكل العام وفق المعنى اللغوي، ولم يعرفه القدماء تعريفاً خاصاً به؛ إلا أنهم أشاروا إليه عند حديثهم عن المباح^(٣). وقد عرفه من المعاصرين الدكتور زكي بأنه: خُلُوُّ التصرف، أو الواقعة، من الحكم الشرعي، إبان تَنَزُّلِ التشريع، أو وروده، عند وجود المقتضي^(٤).

ويلاحظ على التعريف أنه حصر العفو في زمن التنزيل وذلك صحيح من حيث إثبات أصل العفو، إلا أن العفو يمتد امتداد الزمان والأحوال متفرعا عن القواعد والأصول التي تشهد له.

ويمكن لنا تعريف العفو بأنه: "المساحة التشريعية المتروكة من المشرع قصداً عن طريق السكوت، أو النص".

(١) سورة الشورى: آية (٢٥).

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (مادة عفو، ٥٦/٤)؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة عفا، ٧٤/١٥).

(٣) الطوفي: شرح مختصر الروضة (١/٤٠٠).

(٤) د. صالح قادر زكي، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٦ م، مرتبة العفو عند الأصوليين، مجلة الشريعة والقانون، ج ١٣، عدد ٢٥، ص (١٦٧).

شرح التعريف:

المساحة التشريعية المتروكة: وهي التي تركها المشرع قصداً، وهذا ما أشار إليه الآية في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (١).

ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "زروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، ما نهيتكم عنه فانتهوا، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم" (٢).

عن طريق السكوت: ثبت بالأدلة السابقة أنه يوجد مسكوت عنه في الشريعة متروك لمصلحة العباد مما يشير إلى المساحة المتروكة (٣)؛ ومما يؤكد وجود هذه المساحة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذراً فبعث الله تعالى نبيه ﷺ وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو" (٤).

وفي هذا دلالة على أن المساحة المتروكة، مقصودة للمشرع (٥).
أو النص: جاءت النصوص الشرعية لتؤكد على مساحة العفو التي جعلها الله لبعاده؛ وذلك كآليات الدالة على عدم المؤاخظة، ونفي الحرج

(١) سورة المائدة: آية (١٠١).

(٢) أخرجه مسلم: في صحيحه (كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ص ٣١٤٧، ح ١٣٣٧).

(٣) الزركشي: البحر المحيط (٣٢٣/٤)، آل تيمية: المسودة (ص ٣٧).

(٤) أخرجه أبو داود: في سننه (كتاب الأطعمة/ باب ما لم يذكر تحريمه؛ ص ٥٧٣، ح ٣٨٠٠).

(٥) ابن القيم: إعلام الموقعين (٥٧/١)، الطوفي: شرح مختصر الروضة (٤٠٠/١).

والجناح كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ...﴾^(١).
 وقال أيضا: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ...﴾^(٢).

المبحث الثاني

أنواع العفو

يمكن تقسيم العفو باعتبارات عدة:

أولاً: العفو من حيث النسبة إلى الله تعالى (العفو الإلهي)؛ وينقسم إلى قسمين:

أ. العفو التشريعي:

وهو ما كان سبيله رفع المشقة عن العباد، حتى لا يعجزوا عن أداء ما كلفوا به، وذلك بترك مساحة تشريعية خالية من الإلزام، فما سكّت المشرع عن إيجابه، أو تحريمه؛ فهو عفو، فلا يجوز تحريمه أو إيجابه قياساً على ما وجب أو حرم عليهم^(٣).

ب. العفو عن العباد:

من رحمة الله تعالى بعباده أن فتح أمامهم باب الإنابة، وأرشدهم إلى طريق العفو^(٤): قال الله تعالى: ﴿...وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَاتَّصِرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^(٥).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية (٢٣٥).

(٢) سورة المائدة: جزء من الآية (٨٩).

(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين (١/١٨٥) وما بعدها.

(٤) الألويسي: روح المعاني (٣/٧١).

وقال أيضًا تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢).

فالله تعالى كما أحب المحسنين، أحب أن يتجاوز عن المسيئين لأن صفة العفو تستدعي مغفوا عنهم؛ فالله لو عامل الناس بأعمالهم لأهلكهم ﴿وَكُلُّهُ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ...﴾^(٣)

ثانيًا: العفو من حيث الثبوت؛ وينقسم إلى قسمين:

أ. العفو الشرعي:

دل السمع على نفي الحرج والمؤاخذه على فعل أمر أو تركه، ودل على ترك مساحة لم يتعرض لها، ولولا هذا الدليل من السمع لعرف هذا الأمر بدليل العقل الدال على نفي الحرج وبقاء الأشياء على النفي الأصلي^(٤).

فإن نفي الحرج، والجناح، ونفي المؤاخذه، والسكوت لا تنشئ أحكامًا جديدة، وإنما هي تأكيد لما كان عليه الحال قبل ورود الشرع؛ فإننا نجد النص الشرعي يقرر هذه المساحة المتروكة للمكلفين؛ فيكون العفو حكمًا ثابتًا بالسمع؛ فالعقل ينعزل بتقرير الشرع من كل تصرف لم يفوضه الشرع إليه^(٥).

أمثلة على العفو الشرعي:

أولاً: من القرآن

(١) سورة البقرة: جزء من الآية (٢٨٦).

(٢) سورة الشورى: آية (٢٥).

(٣) سورة فاطر: جزء من الآية (٤٥).

(٤) الغزالي: المستصفى (٧٥/١).

(٥) الطوفي: شرح مختصر الروضة (٢٦٢/١).

١. قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ...﴾^(١).

٢. وقوله أيضا: ﴿...عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاتُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ...﴾^(٢).

٣. وقوله أيضا: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ...﴾^(٣).

٤. وقوله أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾^(٤).

وجه الدلالة:

هذه النصوص وغيرها تدل دلالة صريحة على العفو الشرعي، سواء كانت الدلالة عليه بالمنطوق، أو عن طريق السكوت، أو عن طريق التخيير، أو عن طريق النهي عن السؤال كما في آية المائدة، وبناءً عليه يكون المشرع قد ترك مساحة تشريعية للمكلف من ناحية وللمجتهدين من ناحية أخرى يقومون بتوجيهها حسب أماكنهم، وأزمانهم، وأعرافهم.

ثانيًا: من السنة

١. عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: «أصوم في السفر؟ وكان كثير الصيام، فقال: "إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ"»^(١).

(١) سورة النور: جزء من الآية (٢٩).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية (١٨٧).

(٣) سورة النور: جزء من الآية (٦١).

(٤) سورة المائدة: الآية (١٠١).

٢. عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ الْبَصَرَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:
ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي قَالَ: "إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ
لَكَ" (٢).

وجه الدلالة:

إن الأحاديث سالفة الذكر دلت على العفو الشرعي، إما بالتخيير، وإما
بالتصريح، فلما وجب في التخيير ترك أحد الأمرين؛ فالمتروك هو الذي
تعلق به العفو.

ب - العفو العقلي:

العفو العقلي هو المتمثل في البراءة الأصلية، أو هو ما بقي على
الأصل؛ فلم يرد فيه من الشرع دليل، فينبغي أن يقال استمر فيه العفو، لذلك
يستصحب عدم الأصلي بدليل العقل على براءة الذمة من أي تكليف حتى
يرد دليل من الشرع بالتكليف، لأن الأصل براءة الذمة منه، فيستصحب
الحال في ذلك، وهذا النوع هو الذي يعرف بالبراءة الأصلية، أو العفو العقلي
(٣).

وهذا مخرج على قاعدة "أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل
على التحريم" (٤).

أمثلة على العفو العقلي:

أولاً: من القرآن:

(١) أخرجه البخاري: في صحيحه (كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار، ١٩/٢، ح
١٩٤٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد: في مسنده (حديث عثمان بن حنيف، ٤٧٨/٢٨، رقم ١٧٢٤٠)، قال
الأرنؤوط: إسناده صحيح، انظر نفس المرجع.

(٣) ابن قدامة: روضة الناظر (١/١٩٥).

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر (١/١٦٦)، الأسنوي: نهاية السؤل (٢/٢٣٥).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾^(١).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ استغفر لعمه أبي طالب -عند موته- قال: "لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْهَ عَنْكَ"^(٢)، كما استغفر بعض المؤمنين لموتاهم من المشركين، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى...﴾^(٣).

فندموا على استغفارهم، وخشوا أن يعاقبوا على ذلك فنزلت الآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ...﴾^(٤).

قال الشوكاني: "أي: أن الله -سبحانه- لا يوقع الضلال على قوم، ولا يسميهم ضلالاً بعد أن هداهم إلى الإسلام، والقيام بشرائعه، ما لم يقدموا على شيء من المحرمات بعد أن يتبين لهم أنه محرم، وأما قبل أن يتبين لهم ذلك فلا إثم عليهم، ولا يؤخذون به"^(٥).

ثانياً: من الفروع:

يمثل لهذا القسم بما كان مشكل الحال كالحيوان إذا أشكل أمره، كالزرافة هل يباح أكلها أو يحظر، وكذا النهر إذا جهل حاله أهو مباح أم مملوك^(٦).

(١) سورة التوبة: جزء من الآية (١١٥).

(٢) أخرجه البخاري: في صحيحه (كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا

الله، ٣٧٧/١، ج ١٣٦).

(٣) سورة التوبة: جزء من الآية (١١٣).

(٤) سورة التوبة: جزء من الآية (١١٥).

(٥) الشوكاني: فتح القدير (٤١٢/٢).

(٦) الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ١٠).

ومنها اليوم ركوب الطائرات، والسيارات، واستخدام الهاتف ،
والحاسوب...الخ.

المبحث الثالث

نقاطع العفو مع الحكم التكليفي

إن الحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين؛ الحكم التكليفي والحكم والوضعي؛
وسنبين العلاقة بينهما وبين العفو؛ وأبدأ أولاً بتعريف الحكم الشرعي مع
قسميه.

تعريف الحكم الشرعي:

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء، أو التخيير، أو
الوضع^(١)، وينقسم إلى قسمين:

أولاً: الحكم التكليفي:

هو "خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء، أو التخيير"^(٢).
ثانياً: الحكم الوضعي^(٣):

خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو
صحيحاً، أو فاسداً، أو رخصة، أو عزيمة^(٤).

وينقسم الحكم التكليفي على النحو التالي:

(١) الأصفهاني: بيان المختصر (١/١٨٢)، السبكي: رفع الحاجب (١/٤٨٢)، العضد: شرح

العضد (ص، ٧٢)، الطوفي: شرح مختصر الروضة (١/٤٨٣).

(٢) الرازي: المحصول (١/١٠٧).

(٣) لقد اخترت هذا التعريف من عدة تعريفات لأنه يشتمل على أكبر عدد من أقسام الحكم
الوضعي حتى تتبين العلاقة بينه وبين العفو بشكل جلي وواضح.

(٤) علي السبكي: الإبهاج (١/١٧٩).

الإقتضاء: طلب فعل جازماً وهو الإيجاب، وغير جازم وهو الندب، أو طلب ترك: جازماً وهو التحريم، غير جازم وهو الكراهة^(١).

التخيير: الإباحة.

ونتكلم الآن عن التقاطع بين الحكم التكليفي ومتعلقاته مع العفو:

أولاً: الإيجاب:

هو الخطاب الطالب للفعل طلباً جازماً^(٢)؛ كالخطاب الطالب للصلاة، والزكاة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾^(٣).

متعلق الإيجاب، الواجب:

وهو الفعل الذي طلبه المشرع من المكلف طلباً جازماً سواء أكان الطلب بدليل قطعي أم بدليل ظني^(٤).

أقسام الواجب:

ينقسم الواجب باعتبارات متعددة إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: باعتبار ذاته:

وهو نوعان: أحدهما واجب معين، والثاني: واجب مخير أي مبهم وهذا

نوعان: محصور وغير محصور.

الأول: الواجب المعين:

(١) الزركشي: البحر المحيط (١١٧/١).

(٢) السبكي: الإبهاج (٥١/١).

(٣) سورة البقرة: الآية (٤٣).

(٤) فرق الحنفية بين الفرض والواجب؛ فالفرض ما ثبت بدليل قطعي، أما الواجب: فهو ما

ثبت بدليل ظني. انظر: ابن عبد الشكور: فواتح الرحموت (٥٨/١).

هو الواجب، الذي لا يقوم غيره مقامه، كالصلاة والصيام، ورد المغضوب إن كان قائماً^(١).

العلاقة بين العفو والواجب المعين هي التضاد، بحيث يقوم الواجب المعين على الإلزام بينما العفو مساحة متروكة للمكلف لا إلزام فيها.

الثاني: الواجب المخير

أ. الواجب المخير المبهم المحصور:

هو غير المعين في أجناس محصورة^(٢)، نحو قول الله تعالى: ﴿...فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ...﴾^(٣)، فالواجب كفارة واحدة من الثلاث.

العلاقة بين العفو والواجب المبهم المحصور هي الجزئية بمعنى أن المشرع قد ترك مساحة للمكلف لما خيره بين أنواع الكفارة، على رأي من قال بأن "أو" للتخير، فعندما يكفر بالإطعام فيسقط غيره، فهذا يعطي مساحة عفو متروكة للمكلف في الاختيار.

ب. الواجب المخير المبهم غير المحصور:

هو الواجب غير المعين في جنس غير محصور العدد، نحو عتق رقبة في الظهار، فالواجب رقبة لا بعينها من غير حصر في جنس واحد، فالمساحة المتروكة للمكلف هنا ما ترك له من حق اختيار نوع الرقبة سواء حسب السن، أو الجنس^(٤).

(١) الأسنوي: نهاية السؤل (٨٠/١)

(٢) المصدر السابق: (٨١/١).

(٣) سورة المائدة: جزء من الآية (٨٩).

(٤) الأسنوي: نهاية السؤل (٨١/١).

القسم الثاني: باعتبار الوقت:

وهو نوعان، واجب مضيق، وواجب موسع^(١).

الواجب المضيق:

هو الواجب الذي له وقت معين، ولا يسع أكثر من فعله، نحو صيام رمضان، وكذلك الحج.

العلاقة بين العفو وهذا النوع من الواجب المضيق التضاد، أي لا مجال للعفو في الواجب المضيق.

الواجب الموسع: وهو نوعان:

أ. الواجب الموسع المحصور بين وقتين:

ومثاله الصلوات، فصلاة الظهر مثلاً إذا صلاها المسلم في أول الوقت فقد أصاب الواجب، وإذا صلاها في آخر الوقت فقد أصاب الواجب.

العلاقة بين العفو والواجب الموسع إيجابية للمكلف أداء الصلاة في أي وقت شاء بشرط أن لا تخرج عن وقتها؛ فهنا مساحة يمكن من خلالها أن يختار المكلف الوقت الذي يؤدي فيه الصلاة، فالواجب هنا فيه نوع من العفو.

ب. الواجب الموسع المطلق:

ومثاله وقت التكفير عن اليمين، فالذي حنث في يمينه له أن يكفر متى شاء.

العلاقة بين العفو والواجب الموسع المطلق إيجابية؛ لوجود مساحة تشريعية للمكلف وذلك باختيار وقت التكفير عن يمينه.

(١) السبكي: الإبهاج (٩٧/١)، وما بعدها).

القسم الثالث: باعتبار الفاعل:

وهو نوعان: واجب عيني، وواجب على الكفاية^(١).

الأول: الواجب العيني:

وينظر فيه إلى الفاعل فهو المسئول عن إتمامه، كالصلوات فمن أداها فعل المطلوب، ومن تركها فهو متوعد بالعقاب، لأنها لا تسقط بفعل الغير. العلاقة بين العفو والواجب العيني هي التضاد، لعدم وجود أي مساحة للمكلف فلا يسعه إلا الالتزام بالحكم المنصوص عليه شرعاً بالكيفية المعتمدة في النص الشرعي.

الثاني: الواجب الكفائي:

وينظر فيه إلى الفعل، فإن تم بواحد سقط عن الآخرين، وإن تركه الجميع، فالقادر منهم آثم ومثال ذلك دفن الميت، وإنقاذ الغريق، والإفتاء، والقضاء، والفقهاء في الدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

العلاقة بين الواجب الكفائي وبين العفو هي الجزئية، فالعفو جزء من الواجب الكفائي، لأنه لما سقط عن الآخرين كان في ذلك عفو للمكلف، وبالتالي توفرت المساحة التشريعية للمكلف فله أن يملئ تلك المساحة بفعل الواجب الكفائي، وله أن يتركه حال قام به غيره، والاختلاف في طريق الإسقاط لا يوجب الاختلاف في الحقيقة، والثبوت^(٢).

القسم الرابع: باعتبار الموجب، وهو نوعان^(٣):

(١) الآمدي: الإحكام (٨٨/١).

(٢) الآمدي: الإحكام (٨٨/١).

(٣) السرخسي: المبسوط (٢٥٣/٨)، القرافي: الذخيرة (٤٥٦/٢)، الماوردي: الحاوي (٣٦٩/٤).

الأول: واجب بالشرع:

كالصلاة، وهذا النوع مرّ بيان علاقته بالعفو في القسم الأول.

الثاني: واجب بالشروط:

كالنذر، فالعلاقة هي الجزئية، بمعنى أن للمكلف سعة في التنفيذ، وإن سارع للامتثال كان أفضل.

القسم الخامس: باعتبار المقدّر وهو نوعان^(١):

الأول: مقدر: كالزكاة.

العلاقة بين هذا النوع من الواجب وبين العفو إيجابية، فالمرشع ترك مساحة من العفو في أنصبة الزكاة، فمثلاً نصاب الغنم أربعين شاة، فمن ملك الأربعين شاة وجبت فيها شاة واحدة فإن زاد عدد الشياه إلى ما دون مائة وعشرين فالواجب فيها شاة واحدة أيضاً، وهذا يعني أن ما زاد على الأربعين عفو، وهكذا في باقي الأنعام.

الثاني: غير مقدر: كالإنفاق على الزوجة.

العلاقة بين العفو والإنفاق غير المقدّر إيجابية؛ بما فيه من سعة ومساحة في اختيار الأنسب بحسب حال الزوج، وأمثال الزوجة؛ فلا يقع الناس في الحرج والإعنات.

الخلاصة:

بعد النظر في حقيقة الواجب وما دل عليه من إلزام للمكلفين، وترتب الثواب على فعله، وترتب العقاب على تركه؛ فلم يكن للمكلفين الخيرة من أمرهم، ولما كان العفو يدل على عدم الإلزام وعدم المؤاخذه على الترك،

(١) النووي: المجموع شرح المذهب (٣٢٦/٥).

ويدل على نفي الحرج، والجناح من ناحية أخرى، مما يدل على المساحة المتروكة من المشرع قصدًا، وجدنا أن العفو يعارض الواجب ويتنافى معه؛ لأن الواجب يقوم على الإلزام والعفو يقوم على المسامحة المتروكة، فالتناقض واضح وبيّن، وما أقررناه من العفو في بعض جوانب الواجب وأنواعه إنما هو عفو في التطبيق والكيفيات لا في الحقيقة والثبوت، ولا في وجوب الواجبات، والإلزام فيها؛ فمن الضروري التفريق بين الحكم الواجب أو اللازم وبين كيفية تطبيقه؛ فإن الحكم الواجب توقيفي وبعض خطوات الامتثال فيها سعة، وفيها مساحة من العفو والمرونة.

ثانيًا: التحريم:

خطاب الله تعالى الطالب للكف عن الفعل طلبًا جازمًا^(١)؛ كقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٢).

متعلق التحريم:

الحرام: ما يثاب تاركه امتثالًا، ويذم شرعًا فاعله قاصدًا^(٣)؛ ومن مرادفات الحرام، الحظر، والمنع.

أقسام الحرام

١- الحرام لذاته:

أي الفعل نفسه محرمًا، إما لمفسدته الخالصة أو الغالبة^(٤)، من أمثال الحرام لذاته النهي عن بيع الجنين في بطن أمه، أو بيع المعدوم، والنهي

(١) الطوفي: شرح مختصر الروضة (٢٦٢/١).

(٢) سورة الإسراء: الآية (٣٢).

(٣) الغزالي: المستصفى (٦٨/١)، السبكي: الإبهاج (٥٨/١).

(٤) العبادي: الشرح الكبير على الورقات (ص ٢٢٢).

عن نكاح المحارم كالأمهات ، والنهي عن الزنا، وأكل الميتة، وشرب الخمر، والسرقه^(١).

علاقة العفو بالحرام لذاته التضاد، فهما من قبيل الضدين الذين توجه إليهما النهي جميعاً، فالنهي عن الحرام لذاته نهى عن العفو، فلا يصح الأمر بترك الحرام والأمر بالعفو فيه^(٢)، وإلا كان من التعارض في الأحكام، والتعارض في الأحكام محال.

٢- الحرام لغيره:

وهو ما تعلقت الحرمة فيه لا بذات المحل، بل بصفة عارضة من صفاته^(٣)، كالربا، والجمع بين الأختين، والبيع عند صلاة الجمعة، والوضوء بماء مغصوب، وصيام أيام العيد وغيرها، فإن التحريم ليس متعلقاً بذات البيع في الربا، ولا بذات الأختين في الجمع، ولا بذات البيع عند صلاة الجمعة، ولا بذات الوضوء، ولا بذات الصيام، بل هو متعلق بشرط الزيادة في الربا، وبقطع الرحم في الجمع بين الأختين، وبترك السعي للجمعة في البيع وهكذا.

العلاقة بين العفو والحرام لغيره، كعلاقة الحرام لذاته وهي التضاد؛ إلا إذا قلنا بأن الحرام لذاته لا يباح إلا للضرورة، بينما الحرام لغيره يباح للحاجة ككشف العورة، فإنها لحاجة العلاج؛ فحينئذ يمكن القول بأن هذه المساحة بينهما عفو.

٣ - الحرام المعين:

(١) البيجرمي: حاشية البيجرمي (٤٨/٣).

(٢) السبكي: الإبهاج ٥٩/١.

(٣) العبادي: الشرح الكبير على الورقات (ص ٢٢٣).

وهو الذي نصَّ عليه المشرع بذاته^(١)، كالخمر وقتل النفس والزنا. والعلاقة بينه وبين العفو التضاد؛ لتحديد الذات على جهة التعيين.

٤ - الحرام المخير:

أن يحرم المشرع أمرًا من عدة أمور فيؤمر المكلف بأن يترك بعضها^(٢)؛ وأوضح الأمثلة على ذلك نكاح أكثر من أربعة نساء فيصبح الكل حرامًا حتى يجتنب ما نهى عنه وهو أربعة فقط، ومثله النهي عن نكاح الأختين. والعلاقة بينه وبين العفو تقع بين التضاد والإيجابية؛ فمن تزوج بعشر نساء يحرم جميعا عليه حتى يبقى أربعة منهن، فما زاد عن الأربعة حرام لا عفو فيه، والأربعة حلال فهو عفو.

علاقة العفو بالحرام بشكل عام: الطابع العام هو التضاد بينهما؛ إلا أن هناك جانبًا يتقاطعا فيه؛ كقبول الله تعالى التوبة من فعل الحرام، أو دخول الرخص على الحرام فهو عفو فيه، وكالاحتياط في إثبات الحرام الموجب للعقوبة الدنيوية كما في إثبات الزنا بأربعة شهود؛ فهذا التشديد يعطي للزاني مساحة للستر على نفسه والإنابة إلى الله، وهكذا.

ثالثًا: النذب:

هو الخطاب الطالب للفعل طلبًا غير جازم^(٣)؛ مثل: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾^(٤).

متعلق النذب:

المندوب: وهو المطلوب فعله شرعًا من غير ذم على تركه مطلقًا^(٥).

(١) القرافي: الفروق مع هوامشه (٨/٢).

(٢) ابن النجار: شرح الكوكب المنير (٣٨٨/١).

(٣) أبو زهرة: أصول الفقه (ص ٣٨).

(٤) سورة البقرة: جزء من الآية (٢٨٢).

علاقة العفو بالمندوب علاقة وثيقة فالمندوب لا إلزام فيه أي لا مؤاخذه على تركه فهو عفو، وأكثر المندوبات للمكلف اختيار كيفية الأداء ومقداره، وهذا عفو أيضاً.

وهذا لا يعني أن المندوب عفو من كل وجه، بل إن توافقا من وجه افترقا من وجه آخر؛ فالمندوب أمر وطلب وهذا لا عفو فيه فافترقا.

رابعاً: الكراهة:

الخطاب الطالب للكف عن الفعل طلباً غير جازم^(٢)؛ كقول الله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ...﴾^(٣).

متعلق الكراهة: المكروه: وهو ما طلب المشرع الكف عنه طلباً غير جازم، أو هو ما يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله^(٤)، هذا مذهب الجمهور^(٥)، فهو عندهم يقابل المندوب.

العلاقة بين العفو والمكروه بمفهوم الجمهور علاقة وثيقة ففاعل المكروه لا يعاقب، وهذه مساحة عفو للمكلف؛ وهذا لا يعني أن عفو من كل وجه، بل إن توافقا من وجه افترقا من وجه آخر؛ فالمكروه نهي ومنع وهذا لا عفو فيه فافترقا.

(١) الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ١٠)، الجويني: البرهان (ص ١٠٧)، التلخيص (ص ٢٧).

(٢) الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ١١)، الجويني: البرهان (ص ١٠٧).

(٣) سورة المائدة: الآية (١٠١).

(٤) الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ١١)، زيدان: أصول الفقه (ص ٤٥).

(٥) ذهب الحنفية إلى أن المكروه قسمان: مكروه كراهة تنزيهية، وهو ما سبق تعريفه لدى الجمهور، ومكروه كراهة تحريمية وهو: ما طلب المشرع الكف عنه طلباً جازماً بدليل ظني فيه شبهة، فيكون بذلك مقابلاً للواجب عندهم. انظر: الخضري: أصول الفقه (ص ٥٠)، أبو زهرة: أصول الفقه (ص ٤٤).

خامساً: الإباحة:

الخطاب المخير للمكلف بين الفعل والترك ^(١)؛ كقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ...﴾ ^(٢).

متعلق الإباحة:

المباح: وهو ما خيّر المشرع المكلف بين فعله وتركه، ولا مدح ولا ذم على الفعل والترك ^(٣)؛ وللمباح مرادفات مثل التخيير، والإذن، والجائز، والحلال... الخ.

العلاقة بين العفو والإباحة هي الأكثر؛ حيث إن في الإباحة رفع للإثم، وللحرج، وفيها نفي للمؤاخذه واللوم عن الآخذ بها أو التارك لها؛ فلا يترتب على الفعل أو الترك لوم في الدنيا أو عقاب في الآخرة وهذا العفو في الإباحة هو مساحة من التيسير وإدخال السعة على المكلف وهو مقصد من مقاصد الشريعة.

علاقة العفو بالحكم الوضعي

أولاً: أقسام الحكم الوضعي ومتعلقاته

أ. السبب: وهو الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم ^(٤).

(١) الغزالي: المستصفى (١/٧٦).

(٢) سورة المائدة: جزء من الآية (٥).

(٣) الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ١١)، الشاطبي: الموافقات (١/٧٥).

(٤) الأمدى: الإحكام (١/١١٠)؛ عرف الحنفية السبب بأنه ما يكون طريقاً إلى الحكم من غير تأثير، نجم الدين الدركاني: التلخيص شرح التتقيح (ص ٤٦٨)، وهناك عدة تعريفات اخترت منها تعريفاً واضح المعنى، شامل لأنواع السبب.

متعلق السبب: السببية : وهي جعل المشرع الشيء سبباً^(١)؛ كجعل المشرع دلوك الشمس سبباً في وجوب الصلاة، قال تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ... ﴾^(٢).

العلاقة بين العفو والسبب تكون في أضيق معاني العفو، وبيان ذلك أن الله جعل الدلوك علامة على وجوب الصلاة فمن خفيت عليه تلك العلامة كان له أن يجتهد في تحديد وقت الصلاة، ومن خفيت عليه رؤية الهلال كان له أن يتم شعبان ثلاثين، كما وأوجب المشرع القطع في السرقة ووضع لها ضوابط، كالدرء بالشبهة ووجوب النصاب والحرز وغيرها، فكما جعلت هذه الأشياء أسباباً وجد فيها شيء من العفو اليسير.

ثانياً: الشرط:

هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم^(٣).

متعلق الشرط: الشرطية :

هو جعل المشرع الشيء شرطاً؛ كالطهارة بالنسبة للصلاة إذا انعدمت الطهارة انعدمت الصلاة ، ولكن لا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة أو عدمها^(٤).

العلاقة بين العفو والشرط متوقف على وجود الشرط، فإن وجد الشرط قد يوجد الحكم ، وإذا انعدم الشرط انعدم الحكم، إلا أن العفو في الشرط هو عدم وجوب إيجاد الشرط، أو الحفاظ عليه، فللمكلف أن يحتفظ بالنصاب

(١) الأمدي: الإحكام (١١٠/١).

(٢) سورة الإسراء: جزء من الآية (٧٨).

(٣) القرافي: الفروق مع هوامشه (١٠٦/١).

(٤) الرملي: نهاية المحتاج (٢٥٦/١).

مثلاً حولاً كاملاً حتى تجب في المال الزكاة وله ألا يحتفظ بالنصاب حولاً كاملاً إذا أراد إنفاقه في وجه من وجوه الانتفاع بشرط أن لا ينوي التهرب من الزكاة^(١)، من هنا جاءت مساحة العفو، والعلاقة الإيجابية بين العفو وبين الشرط.

ثالثاً: المانع:

هو الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم^(٢).

متعلق المانع: المانعية:

وهي جعل المشرع الشيء مانعاً؛ كقتل الوارث مورثه مانع من الميراث^(٣).

وينقسم المانع إلى نوعين^(٤):

الأول: مانع يؤثر في السبب:

وهو عبارة عن كل وصف يخل وجوده بحكمة السبب يقيناً، كبلوغ المال نصاباً سبب في وجوب الزكاة؛ فإذا وجد دين استوعب النصاب كله أو جزء منه، فلا تجب الزكاة؛ فالدين مانع من وجوب الزكاة وقد أثر في السبب يقيناً، ولم يؤثر في الحكم.

الثاني: مانع مؤثر في الحكم:

(١) الشاطبي: الموافقات (١/١٨٩).

(٢) ابن النجار: شرح الكوكب المنير (١/٤٥٦).

(٣) السرخسي: المبسوط (٤٧/٣٠).

(٤) وهبة الزحيلي: الوجيز (ص ١٣٩).

وهو عبارة عن كل وصف يخل بالحكم فيرفعه، كقتل الوالد ولده عمداً؛ فلا يجب القصاص على الوالد^(١)؛ وذلك لكون القاتل والذات للقتيل فهذا مانع منع من القصاص، والمانع هنا أثر في الحكم فرفعه لكن السبب باق وهو القتل العمد العدوان.

علاقة المانع بالعمو علاقة إيجابية؛ فإن المانع يدخل على الحكم أو سببه فيفضي إلى عفو فيه فيسقط التكليف؛ فالدين مانع من الزكاة، والأبوة مانعة من القصاص، والحيض مانع من الصلاة؛ وكل هذا عفو بما فيه من سعة وتيسير ورفع حرج.

رابعاً: الصحة والفساد:

الصحيح:

هو الفعل الذي تترتب عليه آثاره المقصودة منه سواء أكان عبادة، أو معاملة^(٢)؛ كالصلاة المستوفية أركانها وشروطها؛ فالمقصود منها براءة الذمة، وآثارها هو الامتثال.

الفاقد (الباطل):

هو الفعل الذي لا تترتب عليه آثاره المقصودة سواء أكان عبادة أم معاملة^(٣)، كالعبادات، الصلاة بدون طهارة، أما في المعاملات، عقد الربا . فرق الحنفية بين الفاسد والباطل؛ فالباطل عندهم ما لم يشرع لا بأصله، ولا بوصفه^(٤)، ومثاله في العبادات: صلاة الحائض وصومها يعتبر باطلاً

(١) الخطيب: مغني المحتاج (١٨/٤).

(٢) التفتازاني: شرح التلويح (٤١١/١).

(٣) السبكي: الإبهاج (٦٨/١).

(٤) ابن نجيم: الأشباه والنظائر (ص ٢٤٠).

لأنه لم يشرع أصلاً، ومثاله في المعاملات: بيع ما في بطون الأمهات من الأجنة، وبيع المضامين، والملاحيق، وبيع حبل الحيلة.

أما الفاسد فهو ما شرع بأصله دون وصفه ^(١)، ويكون في المعاملات دون العبادات؛ فالباطل والفساد فيها سواء ^(٢)، ومثاله في المعاملات: البيع بالمفاضلة؛ كبيع كيلو تمر بكيло ونصف، ويسمى بالفضل لأن أحد العوضين فيه زيادة عن الآخر، البيع هنا فاسد؛ لأن أصل البيع مشروع ولكن الخلل وقع في أحد أوصافه وهو زيادة أحد العوضين، فإذا ما طرحنا الزيادة؛ فإن العقد الأول يكفي ويصح ولا يحتاج إلى عقد جديد، فالفساد جاء من وصف طرأ على العقد، وليس من أصل العقد.

العلاقة بين العفو والصحيح:

العلاقة هي الجزئية فإن العفو جزء من الفعل الصحيح؛ لأن الأفعال التي أنيط بها التكليف في مقدور المكلفين، أي يمكن القيام بها على الوجه المسقط للقضاء دون حرج ومشقة، وهذا هو معنى العفو.

العلاقة بين العفو والباطل:

هي علاقة تضاد فإن الباطل لا ينقلب صحيحاً أبداً ولا يتخلله عفو ولا توجد مساحة للمكلفين من تخيير، أو رفع حرج، أو نفي مؤاخذه.

العلاقة بين العفو والفساد عند الحنفية:

إن الفاسد عند الحنفية إنما يكون في جانب المعاملات دون العبادات؛ لأن العبادات مبناها التوقيف، والامتنال بخلاف المعاملات فإن مبناها التخفيف، وتحقيق مصالح الناس، ورعاية شؤونهم؛ لذلك فإن العلاقة بين العفو

(١) أمير باد شاه: تيسير التحرير (١/١٩٥).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٣٩).

والفاسد علاقة إيجابية، وذلك بما يفتح من باب أمام المتعاقدين لإصلاح العقد وإخراجه من دائرة الفساد إلى الصحة؛ فيترتب عليه التخفيف والتيسير ورفع الحرج؛ وهذا عفو.

خامساً: العزيمة والرخصة:

أ - العزيمة:

عبارة عن الحكم الأصلي السالم موجباً عن المعارض كالصلوات الخمس من العبادات ومشروعية البيع وغيرها من المعاملات^(١). وقد سبق بيان العلاقة بين العفو والأحكام الخمسية كل على حدى، وبناء عليه تكون العلاقة واضحة بين العفو والعزيمة مما سبق الحديث عنه.

ب - الرخصة:

ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح^(٢)، أي ما شرع من الأحكام لعذر شاق بقصد رعاية مصالح الناس وحاجاتهم، أو التخفيف على المكلف في حالات معينة، مع بقاء السبب الموجب للحكم الأصلي؛ فإن الترخيص يزول بانتهاء العذر.

علاقة العفو بالرخص علاقة إيجابية فإن الرخص جميعها من قبيل العفو، وتتسع مساحة العفو في الرخص الواجبة، وتضيّق في الرخص المندوبة والمباحة، ولكن تبقى الرخص بمراتبها الثلاث من قبيل العفو، ولهذا تشترك الرخص مع المباحات في التوسعة على العباد، ورفع الحرج، ونفي الإثم والمؤاخذة^(٣).

(١) الزركشي: البحر المحيط (٢٦٠/١).

(٢) الآمدي: الإحكام (١١٤/١)، الأسنوي: نهاية السؤل (٧٣/١)، السرخسي: أصول السرخسي (١١٧/١).

(٣) الشاطبي: الموافقات (٢١٢/١).

الخاتمة والتوصيات:

أولاً: الخاتمة:

بعد عرض أهم القضايا المتعلقة بالبحث، يمكن بيان أهم النتائج التي توصلنا إليها، على النحو الآتي:

١. العفو سمة من سمات الشريعة بما يمثله من رحمة الله تعالى بعباده.
٢. العفو بما فيه من رفع الحرج عن المكلفين ، والتيسير عليهم يعد ذا علاقة وثيقة بمقاصد الشريعة الإسلامية.
٣. علاقة العفو بالحكم الشرعي التكليفي علاقة وثيقة، ولكنها تختلف من مرتبة إلى أخرى من مراتب الحكم.
٤. علاقة العفو بالحكم الشرعي الوضعي أيضا علاقة وثيقة، ولكنها تأخذ كيفية وشكلا مختلفاً من قسم لآخر من أقسام الحكم الوضعي.
٥. يكون مستقلاً بنفسه كما في المسكوت عنه، أو المنصوص ، و يكون تابعا لغيره كما في الحكم الشرعي بقسميه.
٦. إن العفو بما فيه من سعة وتيسير لا يسقط حق العباد عند التقاطع معها.

ثانياً: التوصيات:

إن موضوع العفو من الناحية الأصولية لا زال بكرا؛ فيفتقر لكثير من الدراسات التأصيلية؛ لإثرائه ليكون أصلاً وقاعدة تعتبر في الحكم على الوقائع.

المصادر والمراجع:

١. الأملدي: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية: بيروت.
٢. الإمام أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوطي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٣. الإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن حسن، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول تحقيق شعبان محمد اسماعيل، دار ابن حزم: بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤. الأصفهاني: شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، بيان المختصر في علمي الأصول والجدل، دار الحديث: القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥. الألوسي: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
٦. أمير باد شاه: محمد أمين، تيسير التحرير، دار الفكر.
٧. الإيجي: عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٨. البخاري: محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الثري، دار الزهراء للإعلام العربي: القاهرة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.
٩. البيجرمي: سليمان بيجرمي على الخطيب، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر: بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠. التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
١١. آل تيمية: مجد الدين - شهاب الدين - تقي الدين، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني: القاهرة.
١٢. الجويني: أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، البرهان في أصول الفقه، تحقيق محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٣. التلخيص في أصول الفقه، تحقيق محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤. الخضري: محمد، أصول الفقه، دار الحديث: القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٥. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه العلامة المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف: الرياض، ط١.
١٦. الدركاني: نجم الدين: التلخيص شرح التنقيح، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٧. الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر - فياض العلوني، مطابع الفرزدق، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٨. الزحيلي: وهبة، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر: بيروت، دار الفكر: دمشق، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٩. الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الصفوة: الغردقة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٠. الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر: بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢١. د. زنكي: صالح قادر، مرتبة العفو عند الأصوليين، مجلة الشريعة والقانون، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٢٢. أبو زهرة: محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي: بيروت.
٢٣. زيدان: عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٤. السبكي: الإمام تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٥. الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية: بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٦. السرخسي: شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة: بيروت.
٢٧. أصول السرخسي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٨. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، تحقيق: محمد محمد تامر - حافظ عاشور، دار السلام: القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٩. الشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة وعليه شرح دراز، دار الحديث: القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٣٠. الشربيني: محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر: بيروت.
٣١. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، مطبعة مصطفى البابي: القاهرة، ط٢، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
٣٢. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتب العلمية: بيروت.
٣٣. الطوفي: سليمان بن عبد القوي بن الكريم، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٣٤. العبادي: أحمد بن قاسم الصباغ، الشرح الكبير على الورقات، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٥. الغزالي: أبي حامد محمد بن محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١.
٣٦. ابن فارس: أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٣٧. ابن قدامة: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣٨. القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: سعد أعراب، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٩٩٤ م.
٣٩. الفروق مع هوامشه، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٤٠. ابن القيم: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٤١. الكسوي: عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٢. الماوردي: أبو الحسين علي بن محمد البغدادي، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٣. مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الفكر: بيروت، ط١، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م.
٤٤. ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير - محمد أحمد حسب الله - هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف: القاهرة.
٤٥. ابن النجار: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، ط٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
٤٦. ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، دار الفكر: دمشق، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
٤٧. السنوي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، مصدر الكتاب: موقع يعسوب.
